



ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجـلَّة الرَّاسـخون

مجـلَّة عالمـيَّة محكـَّمة

ISSN: 2462-2508

Volume 9، Issue 1، March 2023

الإصدار التاسع، العدد الأول، مارس 2023



مجلة الراسخــــون

مجلة عالمية محكمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار التاسع، العدد الأول، مارس 2023

أولًا: الدراسات الإسلامية

البحث	صفحة
1. المؤلفات في علوم القراءات من كتاب معرفة القراء الكبار للإمام الذهبي المتوفي سنة 748هـ	24-1
2. التأصيل المقاصدي للتدابير الاحترازية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية في جائحة (كورونا)	43-25
3. أسباب نقض الحكم القضائي في الفقه الإسلامي	57-44
4. الاختيارات الفقهية لابن عقيل الحنبلي في العبادات دراسة مقارنة (باب الطهارة)	78-58
5. مميزات منهج الترجيح عند المالكية (عمل أهل المدينة، القياس، الاستحسان أنموذجًا)	108-79
6. المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك مع الإجارة في العقار وتطبيقاتها (مؤسسة التمويل التعاوني الإسلامي بأستراليا للهإكفالله أنموذجًا في دولة أستراليا)	128-109
7. قاعدة الحاجة تنزل منزلة الضرورة وتطبيقاتها على الأقليات المسلمة	157-129
8. منهج الإمام الماوردي فيما وصفه من الأقوال الفقهية بالشذوذ من خلال كتابه الحاوي الكبير	177-158
9. التطبيقات الدعوية لقاعدة مراعاة الخلاف (دراسة تحليلية)	206-178
10. العزلة والخلطة أحكامها وضوابطها وفوائدها	221-207
11. موقف علماء الماتريدية من قول الأشاعرة في مسألة أفعال العباد	248-222

ثالثاً: الدراسات التربوية

البحث	صفحة
1. واقع ممارسات مشرفي الرياضيات الإشرافية بمدينة جدة للتفكير الناقد في ضوء مهارات القرن الحادي والعشرين	277-249

Arrasikhun Journal, Volume 9, Issue 1, March 2023

ISSN: 2462-2508



موقف علماء الماتريدية من قول الأشاعرة في مسألة أفعال العباد

عمر محمد عمر الشاعر

ماجستير عقيدة – جامعة أم القرى

o.m.o.alshair@gmail.com

الملخص

تقوم فكرة البحث على تحرير مذهب الماتريدية في مسألة أفعال العباد من خلال قضيتين رئيستين، الأولى: مذهبهم في خلق الله تعالى لأفعال العباد، والثانية: تأثير قدرة العبد في فعله، وبيان موقفهم من قول الأشاعرة بذكر عدد من الأوجه التي تدل على مناقضة قولهم لقول الأشاعرة، وخطأ من ذهب إلى لفظية الخلاف أو أنه من قبيل الخلاف في الفروع.

الكلمات المفتاحية: أفعال العباد، الماتريدية، الأشاعرة، الخلاف، لفظي.

ABSTRACT

The idea of the research is based on liberating the Maturidi doctrine on the issue of the actions of the servants through two main issues, the first: their doctrine in God Almighty’s creation of the actions of the servants, and the second: the effect of the ability of the servant in his action, and a statement of their position on the saying of the Ash’aris by mentioning a number of aspects that indicate the contradiction of their saying with the saying of the Ash’aris And the mistake of those who went to the verbal disagreement or that it is like a disagreement in the branches.

Keywords: servants' actions, Almataridia, Al'ashaeiratu,, disagreement, verbal.

Arrasikhun Journal, Volume 9, Issue 1, March 2023

ISSN: 2462-2508



المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإنَّ مسألة أفعال العباد من المسائل التي اختلفت فيها أقوال الفرق والطوائف وتباينت، فهي كما يقول الشريف المرتضى (ت436هـ): (قد أعيا الكلام فيها أكثر أهل النظر)[1]، وكما يقول عنها ابن رشد (ت595هـ): (هذه المسألة من أعوص المسائل الشرعية)[2]، ويقول الآمدي (ت631هـ) عنها: (موضع غمرة ومحز إشكال)[3].

يقول ابن تيمية (ت728هـ): (مسألة خلق أفعال العباد وإرادة الكائنات مسألة مشكلة)[4]، ويقول الرازي (ت606هـ): (فلهذه المآخذ التي شرحناها والأسرار التي كشفنا عن حقائقها صعبت المسألة وغمضت وعظمت)[5]، ويقول: (وبالجملة فهذه المسألة من أعظم المسائل الإسلامية وأكثرها شعبا وأشدها شغبا)[6].

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث؛ في دراسة مذهب الماتريدية في أفعال العباد، والذي اختُلف في بيان حقيقة قولهم، من جهة قولهم في خلْق الله تعالى لأفعال العباد، ومن جهة قولهم في تأثير قدرة العبد في فعله، وبيان موقفهم من مذهب الأشاعرة الذين ينفون التأثير مطلقًا عن قدرة العبد.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى مناقشة ما شاع عند عدد من المتأخرين والمعاصرين من أنَّ العلاقة بين الماتريدية علاقة وفاق ووئام، وأنَّ ما بينهما من خلاف في عدد المسائل لا يعدو أن يكون خلافًا فروعيًا أو لفظيًا، وذلك من خلال مسألة عظيمة جليلة، مسألة أفعال العباد، ادُّعي أنَّ الخلاف فيها بين الأشاعرة والماتريدية خلاف لفظي أو فروعي.

مشكلة البحث:

تقوم مشكلة البحث على التحقق من موقف الماتريدية من قول الأشاعرة في أفعال العباد، وهل الخلاف بينهما خلاف حقيقي ما بين قائل بالتأثير وآخر ناف له؟ أم خلاف في الفروع؟

الدراسات السابقة:

1- شرح القصيدة النونية في مسائل الخلاف بين الأشاعرة والحنفية، لمحمد بن أبي الطيب الشيرازي الشافعي الشهير بنور الشيرازي (ت بعد 757هـ).

2- مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية، لأحمد بن سليمان المعرف بابن كمال باشا (ت940هـ).

3- الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية، لأبي الصلاح نور الدين حسن بن عبد المحسن الشهير بأبي عذبة (ت: بعد 1125هـ).

---

(1) إنقاذ البشر من الجبر والقدر (286/1).

(2) مناهج الأدلة، ابن رشد (223).

(3) غاية المرام في علم الكلام، الآمدي (214).

(4) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (386/7).

(5) التفسير الكبير، الرازي (295/2).

(6) التفسير الكبير، الرازي (294/2).

4- مطلع النيرين فيما يتعلق بالقدرتين، لأبي عبد الله محمد بن محمد السنباوي المالكي المشهور بالأمير الكبير (ت1232هـ).

5- العقد الجوهري في الفرق بين كسبي الماتريدي والأشعري، لخالد المجددي النقشبندي (ت1242هـ).

خطة البحث:

تمهيد؛ وفيه: ذكر مذاهب الناس في أفعال العباد.

المبحث الأول؛ وفيه: تحرير مذهب الماتريدية.

المبحث الثاني؛ وفيه: ذكر الأوجه الدالة على مناقضة علماء الماتريدية لقول الأشاعرة في أفعال العباد.

تمهيد:

مسألة أفعال العباد تقوم على أصلين ضروريين لا بُدَّ من الأخذ بهما معًا، دون تغليب لأحدهما على الآخر، وأيُّ قول يحقق الجمع بينهما والأخذ بهما فهو القول الصواب، ومن المعلوم امتناع تعارض الضرورات، وهما:

الأصل الأول: خلق الله تعالى لكل شيء، ومشيئته الشاملة لكل الموجودات، ومن ذلك أفعال العباد، وهو أصل ضروري دلّت عليه الضرورة العقلية والضرورة الشرعية، ويُعبّر عن هذا الأصل بالقدر.

الأصل الثاني: أنَّ الإنسان مختار في أفعاله، ويجد التفرقة بين أفعاله الاختيارية وأفعاله الاضطرارية، وله قدرة وإرادة على الفعل والترك، وقد دلَّ على ضرورته دليلان: الدليل الفطري، والدليل الشرعي.

ويعبر عن هذا الأصل بالشرع.

وحيال هذين الأصلين الضروريين اختلفت المذاهب والأقوال على ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول: مذهب أهل السُنة والجماعة، وقد أخذوا بالأصلين معًا، فجمعوا بين الشرع والقدر.

الاتجاه الثاني: القدرية، وهم الذين غلبوا جانب الشرع على القدر.

الاتجاه الثالث: الجبرية، وهم الذين غلبوا جانب القدر على الشرع.

فأمَّا أهل السُنَّة والجماعة، فقالوا بأنَّ الله تعالى خالق كل شيء، ومن ذلك أفعال العباد، وقالوا بأنَّ العبد فاعل على الحقيقة، ومؤثر في فعله تأثيرًا سببيًا، ففعل العبد توارد عليه قدرتان، قدرة الله تعالى، وقدرة العبد؛ لكن مع اختلاف تعلّق كلَّ منهما، فقدرة الله تعالى هي الإيجاد من العدم، وقدرة العبد تؤثر في الفعل على جهة السببية.

ومن أجمع النصوص التي توضح مذهب أهل السُنة والجماعة قول ابن تيمية (ت728هـ): (ولهذا كان أهل السنة والجماعة على أنَّ العبد فاعل لأفعاله حقيقة، والله خلق الفاعل فاعلًا، كما قال: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝١٩ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ۝٢١﴾ [سورة المعارج: 19-21]، وليس كونه قادرًا مريدًا فاعلًا بألزم له من كونه طويلًا قصيرًا والله خلقه على هذه الصفة، فليس ما ذكره الله في كتابه من أنَّ العباد يفعلون ويصنعون بمناف أن يكون الله خلقهم على هذه الصفة، وكون العبد فاعلًا لما جعل الله فيه من القدرة كسائر ما خلقه الله بقوة فيه، وقدرته سبب في حصول مقدوره كسائر الأسباب،

والأسباب لا يُنكر وجودها ولا يُنكر أنَّ الله خلقها وخلق المسبب بها، فمن قال: قدرة العبد مؤثرة في المقدور كتأثير سائر الأسباب في مسبباتها لم يُنكر قوله، ومن قال: ليست مؤثرة؛ أي ليست مستقلة وليست مبدعة، كما أنَّ سائر الأسباب ليست كذلك لم يُنكر قوله، فإنَّ السبب ليس علة مستقلة بمسببه، بل لا بدَّ له من أسباب أُخر، ولا بدَّ من صرف الموانع، والله خالق مجموع الأسباب، وصارف جميع الموانع، وهذا هو الخلق المطلق والتأثير المطلق الذي ليس إلَّا لله وحده، وكل ما سواه مما يجعل سببًا ومؤثرًا فإنه جزء سبب، فلا ينفي هذا الجزء، ولا يعطي ما لا يستحقه من كونه مبدعًا خالقًا، ومن كونه واحدًا لا شريك له، فهو رب كل شيء ومليكه)(1).

وأمَّا المخالفون لأهل السنة والجماعة فقد اجتمعوا على أصل حاصله: حصر متعلّق القدرة في الإحداث(2)، أي عدم التفاوت في جنس القدرة، فالقدرة من حيث هي قدرة لا يمكن أن تتعلق بالفعل إلا على جهة الإحداث، ونتيجة هذا الأصل أنَّ أفعال العباد لا تقع إلا بقدرة واحدة؛ إمَّا قدرة الله تعالى، وأمَّا قدرة العبد؛ لأنهّ لو كان للعبد قدرة كما لله تعالى قدرة، وكان متعلقهما الإحداث لكان ذلك من المحال شرعًا وعقلًا(3)، أمّا شرعًا فلأن إثبات قدرة للعبد لها نفس متعلق القدرة الثابتة لله تعالى من الشرك؛ إذ الخلق مما اختص به الله تعالى، وأمّا عقلًا، فلأنه يلزم منه توارد قدرتين على مقدور واحد يُنسب لكلٍّ منهما ما يُنسب إلى الأخرى من الخلق والإحداث للفعل.

وبعد الأخذ بهذا الأصل تباينوا في النتيجة، فذهبت القدرية إلى القول بأنَّ العبد هو من يُحدث فعله ويوجده.

يقول القاضي عبد الجبار (ت415هـ): (فصل في خلق أفعال العباد، والغرض منه في أنَّ أفعال غير مخلوقة فيهم، وأنهم المُحدثون لها، فالله تعالى ليس خالقًا لأفعال العباد)(4)، ويقول أبو القاسم البلخي (ت319هـ): (قال أهل العدل جميعًا من المعتزلة وغيرهم: إنَّ أفعال العباد غيرُ مخلوقة لله جلَّ ذكره، وإنما فعل العباد دون غيرهم)(5).

ومما يُنبه عليه أنَّ المعتزلة لا يلتزمون القول باستقلال العبد بالكلية عن الله تعالى، بحيث يكون شريكًا لله تعالى في الخلق، فهم يقولون بأنَّ العبد يخلق فعله بالقدرة التي أودعها الله فيه، فالله تعالى أعطى العبد صفات وقدرات استطاع من خلالها أنْ يستقل

(1) التسعينية، ابن تيمية (980/3)، وانظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية (487/8)، منهاج السنة النبوية، ابن تيمية (12/3)، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن القيم (467/1).

(2) الخلاف العقدي في باب القدر، د. عبد الله بن محمد القرني (ص19-44).

(3) انظر: الخلاف العقدي في باب القدر، د. عبد الله ابن محمد القرني (ص20).

(4) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار (ص323).

(5) كتاب المقالات ومعه عيون المسائل والجوابات (ص320).

بأفعاله الحادثة.

يقول القاضي عبد الجبار (415هـ): (وذلك لأنَّ العبد وإن أحدث الفعل وأوجده، فإنما صح منه ذلك من حيث جعله الله تعالى على الصفات التي لولا كونه عليها لما صح منه أنْ يحدث ويفعل، فكيف يُقال: إنه يؤدي إلى أن يستغني عنه تعالى في إيجاد الأفعال)[1].

ويقول الجويني (ت478هـ): (فنقول: قدرة العبد مخلوقة لله تعالى باتفاق القائلين بالصانع)[2].

ويقول شهاب الدين المرجاني (ت1306هـ): (ذهبت المعتزلة إلى استقلال العبد في أفعاله، وإيجادها وخلْقها من غير مدخل من الواجب سوى إيجاد قدرته الكافية وإرادته الوافية)[3].

وأمَّا الجبرية فذهبت إلى أنَّ الله تعالى هو من يُحدث فعل العبد ويوجده، وأنَّ العبد لا فعل له ولا قدرة، والأشاعرة حاولوا التوسط بين قول القدرية وقول الجبرية، فأثبتوا للعبد قدرة غير مؤثرة، وعند التحقيق قولهم قول الجبرية لا فرْق، فإثبات قدرة غير مؤثرة لا معنى له، وهو في غاية الصعوبة كما يقول مصطفى صبري (ت1373هـ)[4]، والعبد عندهم غير فاعل حقيقة، وإنما على سبيل المجاز، ولا فاعل إلا الله تعالى[5]، ولا فعل إلا له سبحانه وتعالى[6]، ويؤكد ذلك قولهم في الفعل والمفعول، والخلق والمخلوق، وحاولوا إيجاد فرق بين الكسب والفعل[7].

يقول أبو المعالي الجويني (ت:478هـ): (ومن أئمتنا من صار إلى أن القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها، وإلى ذلك صار شيخنا رضي الله عنه وهو التحقيق)[8]، ويقول السنوسي (ت895هـ): (ما اقتصرنا عليه في النقل عن أهل السنة من أن القدرة التي للحيوان لا تأثير لها في الأفعال، لا مباشرةً ولا تولدًا هو المعروف عنهم، ولا يصحُّ عقلًا وشرعًا خلافه)[9].

وقد ذهب بعض الأشاعرة إلى إثبات تأثير للقدرة الحادثة، أشهرهما الجويني (ت478هـ) والباقلاني (ت403هـ)، وسنقتصر هنا في الكلام عن مذهب الباقلاني بشيء من الاختصار لصلته الوثيقة بمذهب الماتريدية.

فالباقلاني له قولان في أفعال العباد:

---

(1) المغني في أبواب العدل والتوحيد، القاضي عبد الجبار (143/8).

(2) العقيدة النظامية، الجويني (ص46)، ونقله ابن القيم في شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (404/1).

(3) حزامة الحواشي لإزالة الغواشي، شهاب الدين المرجاني (ص265).

(4) موقف البشر تحت سلطان القدر (ص69).

(5) مجرّد مقالات الأشعري (ص28).

(6) شرح منظومة فوائد الفرائد في ضابط العقائد، أحمد الدردير (ص80).

(7) انظر تلك الفروق: شرح العقائد النسفية، التفتازاني (ص221)، وانظر في نقد تلك الفروق: مجموع الفتاوى، ابن تيمية (118/8-119).

(8) الشامل في أصول الدين (ص182).

(9) شرح المقدمات (ص84-85).

الأول: كقول أصحابه من حيث نفي تأثير قدرة العبد مطلقا.

الثاني: أن القدرة مؤثرة في صفة الفعل لا في أصله، ثم اختلف قوله هل هي مؤثرة في الصفة على جهة الاستقلال أم التبع للقدرة القديمة؟[1].

فقدرة العبد عند الباقلاني لا تؤثر في إيجاد الفعل، فإيجاد الفعل إنما يكون بقدرة الله تعالى، وإنما تؤثر في صفة الفعل، ككونه طاعة أو معصية، فيدخل التكليف من هذه الجهة، وهذا القول مشهور النسبة إلى الباقلاني[2].

يقول الرازي (ت606هـ): (قال القاضي: قدرة العبد وإن لم تؤثر في وجود ذلك الفعل إلا أنها أثرت في صفة من صفاته، وتلك الصفة هي المسماة بالكسب، وذلك لأن الحركة التي هي طاعة والحركة التي هي معصية قد اشتركتا في كون كل منهما حركة، وامتازت إحداهما عن الأخرى بكونها طاعة أو معصية، وما به المشاركة غير ما به الممايزة، فثبت أن كونها حركة غير كونها طاعة أو معصية، فذات الحركة ووجودها واقع بقدرة الله تعالى، أما كونها طاعة أو معصية فهو صفة واقعة بقدرة العبد)[3].

وهذه الطريقة التي سلكها الباقلاني إنما هو تجريد ذهني، فالصفة ما هي إلا عرضٌ قائمة بالفعل، إذ متى أثرت القدرة الحادثة في الفعل فقد أثرت في صفاته باللزوم، وإن لم تؤثر فيه لم تؤثر في صفاته باللزوم، والسؤال الذي يتوجه إلى إحداث الفعل يمكن أن يتوجه إلى إحداث الصفة، وكذلك فيما ذكره إثبات لتأثير بدون خلق الرب تعالى، فيلزم عنه أن بعض الحوادث لم يخلقه الله تعالى.

يقول ابن تيمية (728هـ): (من قال: إن القدرة مؤثرة في صفة الفعل لا في أصله، كما يقول القاضي أبو بكر ومن وافقه، فإنه إن أثبت تأثيرا بدون خلق الرب، لزم أن يكون بعض الحوادث لم يخلقه الله تعالى، وإن جعل ذلك معلقا بخلق الرب، فلا فرق بين الأصل والصفة)[4].

يقول الرازي عن طريقة الباقلاني: (وهذه الطريقة ضعيفة جدًا)[5]، ويقول ابن بزيرة التونسي (ت662هـ): (وهذا المذهب غير معقول عندي)[6]، ويقول ابن القيم (ت751هـ): (ولعمر الله؛ أنه لغير شافٍ ولا كافٍ؛ فإن صفة الحركة إن كان أمرًا وجوديًا فقد أثرت قدرته في أمر موجود، فلا يمتنع تأثيرها في نفس الحركة، وإن كان صفتها أمرًا عدميًا كان متعلق قدرته عدمًا لا وجودًا، وذلك ممتنع؛ إذ أثر القدرة لا يكون عدما صرفا)[7].

ومما يُنبَّه عليه عند دراسة قول الباقلاني أنَّه لا بُدَّ

(1) أبكار الأفكار، الآمدي (383/2).

(2) انظر: غاية المرام في علم الكلام، الآمدي (ص207).

(3) المطالب العالية، الرازي (10/9).

(4) منهاج السنة النبوية (3/ 113).

(5) نهاية العقول في دراية الأصول، الرازي (65/2).

(6) الإسعاد في شرح الإرشاد، ابن بزيرة التونسي (ص400).

(7) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (472-471/1).



وأنّ نفرق بين أمرين، كون الباقلاني أثبت تأثيرًا، فهو بذلك خرج عن قول أصحابه، وبين حقيقة ذلك التأثير الذي أثبته، ومعنى ذلك: أنَّ الباقلاني لم يوافق الأشعري إلى ما ذهب إليه من نفي تأثير القدرة الحادثة في أصل الفعل وفي وصفه، وأنَّ حقيقة قول الأشعري هو قول الجهم، لا فرق؛ لكنَّ الباقلاني لمَّا قال بالأصل الفاسد، وهو حصر متعلق القدرة في الإحداث، لم يمكنه القول بتعلق قدرة العبد بحدوث الفعل؛ فهو يتعارض مع ما هو مقررٌ من أنَّ الله خالق لأفعال العباد، وهنا حصل الإشكال، فإنْ قال بتأثير قدرة العبد في فعله يكون بذلك قد وافق القدرية، وإنْ نفى تأثير قدرة العبد في فعله يكون بذلك وافق الجبرية؛ فجاء بقوله من أنَّ قدرة العبد مؤثرة في وصف الفعل لا أصله، وهذه الفكرة -كما سبق- ذهنية، ولا يمكن أن تتعلق قدرة العبد بها؛ لأن تأثير قدرة العبد لا يتعلق إلا بما له حقيقة ثبوتية، لذلك من قال أنَّ قول الباقلاني هو الجبر باعتبار حقيقته فهذا صحيح، أمّا من قال بأنَّ قوله الجبر باعتبار أنّه لم يثبت تأثيرًا، فهذا غير صحيح، وهذا من المهم استحضاره عند تحرير مذهب الماتريدية، فمن وصف قولهم بأنّه جبر باعتبار أنَّ ما أثبتوه من قبيل الأحوال فهذا صواب، وأمَّا من وصف قولهم بالجبر باعتبار أنهم لا يثبتون تأثيرًا مطلقًا كالأشاعرة فغير صحيح، وسيأتي بيانه في موضعه.

المبحث الأول: تحرير مذهب الماتريدية:

في هذا المبحث سنحرر مذهب الماتريدية في مسألة أفعال العباد من خلال تناول قضيتين رئيستين:

الأولى: قولهم في خلق الله تعالى لأفعال العباد، وموقفهم من مذهب المعتزلة.

الثانية: قولهم في تأثير قدرة العبد في فعله.

فأمَّا القضية الأولى فنقول: أنَّ الماتريدية من جملة الفرق التي تقرر القول بخلْق الله تعالى لأفعال العباد، ويقيمون الأدلة على ذلك، ويردون على من يُنكر ذلك من المعتزلة ومن وافقهم(1).

قال الماتريدي (ت333هـ): (ثم الدليل عندنا من طريق القرآن على لزوم القول بخلق الأفعال، قوله: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓۖ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝١٣ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٤﴾ فلو لم يكن جل ثناؤه خالقًا لما يجهر ويخفي لم يكن ليحتج به على علمه..، وأيضًا أن الله تعالى قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾، وقال في موضع آخر: ﴿وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَۖ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِىَ﴾ أخبر أن تقدير السير والتسيير فعله، وبه كان السير...)(2).

وقال: (وأيضًا القول بالمتعارف في الخلق أن لا خالق غير الله ولا رب سواه، وهو ولو جعلنا حدث الأفعال وخروجها من العدم إلى الوجود ثم فناءها بعد الوجود ثم خروجها على تقدير من أربابها لجعلنا لها وصف الخلق الذي به صار الخلق خلقًا، وفي ذلك لزوم

(1) يُنظر: المعاني الحقيقة في الإرادة الجزئية، يرجه لي زاده بهاء الدين (ص9-10)، موافقات الفرق الكلامية لأهل السنة في أصول الاعتقاد: التوحيد والقدر نموذجًا، سليمان بن عبد العزيز الربعي (ص222-231)

(2) التوحيد، أبو منصور الماتريدي (ص254).

القول بخالق سواه...)[1].

وقال في تفسيره لقول الله تعالى: ﴿أَوۡ يَلۡبِسَكُمۡ شِيَعٗا وَيُذِيقَ بَعۡضَكُم بَأۡسَ بَعۡضٍۗ﴾ [سورة الأنعام:65]: (دلالة نقض قول المعتزلة؛ لأنَّا نعلم أنّ للخلق حقيقة الفعل في القتل والحرب والأهواء المختلفة، ثم أضاف ذلك إلى نفسه؛ دلَّ أنّ له صنعًا في أفعالهم، وليس كما تقول المعتزلة: إنّه لا يملك ذلك)[2].

ويقول البزدوي (493هـ): (قال أهل السنة والجماعة: أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ومفعولة، والله تعالى مُوجدها ومُحدثها ومُنشئها)[3].

ونصوصهم في الدلالة على هذا الأمر والتصريح به كثيرة[4].

وقد استدل الماتريدية بعدد من الأدلة التي تُبيّن فساد مذهب المعتزلة، وهي متعددة، سنذكر منها دليلين:

الدليل الأول: أنَّ الماتريدية يرون أنَّ قول المعتزلة فيه إبطال لدلالة التمانع التي أثبتوها في الدلالة على وحدانية الخالق، وتفرده بالربوبية.

وبيان ذلك: أنَّ المعتزلة من الفِرَق التي اعتمدت هذا الدليل للبرهنة على ربوبية الله تعالى، ونفي الشبيه والمثيل عنه في خلقه، فتكلموا في بيان هذا الدليل ورد الشبهات الواردة عليه ضمن تقريرهم لأصل التوحيد عندهم، وهو الأصل الأول، ثم لمّا جاءوا إلى الأصل الثاني، وهو أصل العدل، تكلموا في مسألة خلق الله تعالى لأفعال العباد، فقرروا فيه ما يناقض دليل التمانع، فقالوا بأنّ الله تعالى ليس بخالق لأفعال العباد، وأنّ العباد هم من أحدثوها وأوجدوها، فهم قرروا دليل التمانع لنفي الخالق مع الله، وأنّه خالق كلِّ شيء، وإثبات تفرده في ذلك سبحانه وتعالى، ثُم نقضوا ما أصّلوه وقرروه بقولهم أنّ الله تعالى ليس بخالق لأفعال العباد.

ويُقال أيضًا زيادة في البيان[5]: إذا أراد الإنسان أنْ يُحدِث فعلًا ما، سواءً في نفسه أو غيره، فإمّا

---

(1) التوحيد، أبو منصور الماتريدي (ص230).

(2) تأويلات أهل السُّنَّة، أبو منصور الماتريدي (118/4)، ويُنظر منه: (8/7).

(3) أصول الدين، أبو اليُسر البزدوي (ص104).

(4) يُنظر: كتاب التوحيد، أبو منصور الماتريدي (ص225) وما بعدها، أصول الدين، أبو اليُسر البزدوي (104) وما بعدها، تبصرة الأدلة في أصول الدين، أبو المعين النسفي (594/2) وما بعدها، الهداية في أصول الاعتقاد، علاء الدين محمد الأسمندي السمرقندي (ص331-332، 346-355)، الهادي في علم الكلام، جلال الدين عمر بن محمد ابن عمر الخبازي (ص317-335)، الكفاية في الهداية، نور الدين الصابوني (ص257) وما بعدها، أصول الدين، جمال الدين الغزنوي (ص166) وما بعدها، المختصر وهو شرح الإمام ابن الغرس على العقائد النسفية (ص79)، المعتمد من المعتقد، علاء الدين الكاساني (ص52)، =

= شرح المقصد في أصول الدين، محمد بن محمود أكمل الدين البابرتي (ص99-102)، الشافي في أصول الدين، حميد الدين إسرائيل بن دمرك الحنفي (ص108).

(5) شرح لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة، ابن التلمساني (ص108-110)، قلب الأدلة على الطوائف المضلّة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات، تميم ابن عبد العزيز القاضي (1182/2).



أن يكون الله تعالى قادرًا على إرادة نقيض مُراد هذا الإنسان أو لا.

فإن لم يكن قادرًا كان هذا قدحًا في ربوبية الله تعالى، فيبطل كونه ربًّا.

وإن كان قادرًا، فإما أن يتم مرادهما، وهو ممتنع لاستلزامه الجمع بين النقيضين، أو لا يتم مراد واحدٍ منهما، وهو ممتنع لاستلزامه رفع النقيضين.

وإما أن يتم مراد العبد ولا يتم مراد الله تعالى، وهذا قدح في قدرة الله تعالى، وإبطال لربوبيته.

وإمّا أن يتم مراد الله تعالى، وهذا هو المتعيّن، ويلزم عليه ما ينقض مذهب المعتزلة، وأنَّ الله هو الخالق لأفعال عباده، وأنها داخلة تحت عموم خلقه وقدرته.

يقول أبو المعين النسفي (ت508هـ): (يرِدُ على دلالة التمانع بالإبطال، ويؤدي إلى تصحيح مذهب الثنوية)(1).

ويقول عمر بن محمد بن عمر الخبّازي (ت691هـ) عند ذكره الأدلة على خلق الله تعالى لأفعال العباد: (والسابع: أنَّ ثبوت قدرة الإيجاد يؤدي إلى إبطال دلالة التمانع)(2).

ويقول أبو الفضائل منكوبرس بن عبد الله الناصري الحنفي (ت652هـ): (وهذه الدّلالة تسمّى دلالة التمانع.... وهذه الدّلالة لا تستقيم على أصول المعتزلة؛ فإنهم يقولون: إنَّ الله تعالى أراد من الكافر الإيمان، وأراد الكافر من نفسه الكفر، فنفذت إرادة الكافر وتعطّلت إرادة الله تعالى، وهذا منهم خلاف ما علَّم الله رسوله لإبطال مذهب الثنوية؛ فإنَّه تعالى أثبت ألوهية نفسه بنفوذ إرادته، وأبطل أُلُوهية غيره بعدم نفاذ إرادته)(3).

الدليل الثاني: الاستدلال بقول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ٦٢﴾ [سورة الزمر:62]، وأفعال العباد أشياء، فيكون خالقًا لها(4).

فسبحانه وتعالى وصف نفسه بكونه خالق كل شيء وتمدّح به، وأفعال العباد من جملة الأشياء.

وأجابوا على من أخرج الآية عن مدلولها(5).

ومما يؤكد أنَّ الماتريدية يقولون بخلق الله تعالى لأفعال العباد، ردّهم على أدلة المعتزلة في نفي خلق الله تعالى لأفعال العباد، وأنهم هم من يُحدثونها(6).

وأما القضية الثانية: فقد اختلف الناس في حكاية مذهبهم على ثلاثة أقوال:

القول الأول: من يرى أنّ مذهبهم هو مذهب أهل

---

(1) تبصرة الأدلة في أصول الدين (2/698-699)

(2) الهادي في علم الكلام (ص324).

(3) النور اللامع والبرهان الساطع في شرح عقائد أهل السنة والجماعة، أبو الفضائل منكوبرس الناصري الحنفي (ص153)، ويُنظر منه: (ص281، 569).

(4) انظر: الهادي في علم الكلام (317)

(5) انظر: الهداية في أصول الاعتقاد، علاء الدين (ص346-349).

(6) يُنظر في إيراد عدد من أدلة المعتزلة وجواب الماتريدية عليها: جهود المدرسة الماتريدية في الرد على المعتزلة... دراسة تحليلية، د. محمد سالم الشحات متولي سالم (ص270-278).



السنة والجماعة[1].

القول الثاني: من يرى فرقًا بين المتقدمين منهم والمتأخرين، فالمتقدمين كانوا على مذهب أهل السنة، أما المتأخرين فجاءوا بما أُطلق عليه الإرادة الجزئية[2].

القول الثالث: من يرى أن قولهم عين قول الباقلاني، أو شبيه به، أو أن الخلاف بينهما لفظي، وممن ذهب إلى ذلك: كمال الدين ابن الهمام الحنفي (ت861هـ)[3]، وعبد الرحيم بن علي الشهير بشيخ زاده (ت944هـ)[4]، وكمال الدين البياضي (ت1098هـ)[5]، ومحمد بن ولي بن رسول الإزميري الحنفي (ت1165هـ)[6]، وعبد الغني النابلسي (1143هـ)[7]، وإسماعيل بن مصطفى الكَلَنْبَوي (1209هـ)[8]، وخالد النقشبندي (ت1242هـ)[9]، وأحمد عاصم بن خواجه عثمان أفندي الكوتاهيوي (ت1305هـ)[10]، وعبد الحميد بن عمر الرُّومي الحنفي الخربوتي (ت1320هـ)[11].

والقول الثالث هو الصواب، فمتقدمو الماتريدية قولهم هو قول الباقلاني لا فرق من إثبات التأثير في صفة الفعل لا أصله، وأما المتأخرون منهم جاءوا بما أُطلق عليه الإرادة الجزئية، وهم يرون أنَّها من قبيل الأمور الاعتبارية غير مخلوقة لله تعالى؛ إذ الخلْق لا يتعلَّق بالأمور الاعتبارية، فليس لها وجود في الخارج حتى يحتاج إلى الخلق ويتعلّق بها[12]، فهي حال بين الوجود والعدم لا يتعلَّق به الخلْق[13]، وجمهورهم قائل بتأثير قدرة العبد في أصل الفعل لا في وصفه كما سيأتي إيراد نصوص عنهم في المبحث الثاني.

يقول البياضي (ت1098هـ) عند حكايته لمذاهب

---

(1) نقض عقائد الأشاعرة والماتريدية، خالد بن علي المرضي الغامدي (ص418).

(2) مواقف التفتازاني الاعتقادية في كتابه شرح العقائد النسفية... دراسةً وتعليقًا على عقيدة السلف الصالح، د. محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني (2934/5-2943).

(3) المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة (ص380).

(4) نظم الفرائد وجمع الفوائد – الفريدة الثالثة والثلاثون (ص53).

(5) إشارات المرام من عبارات الإمام (ص256).

(6) شرح متن العقيدة الإزميرية المسمى المسائل الخلافية بين الأشاعرة والماتريدية (ص441).

(7) الدرة المضيّة في الإرادة الجزئية (مخطوط)، ضمن مجموع، رسالة رقم 6، ق104/أ

(8) حاشية الكَلَنْبَوي على شرح العقائد العضدية =

= (248/1).

(9) العقدي الجوهري في الفرق بين كَسْبي الماتريدي والأشعري (ص128-129).

(10) مباحث الدفينة في حق الإرادة الجزئية، أحمد عاصم ابن خواجه عثمان أفندي الكوتاهيوي (ص42) [ضمن Amasya niversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi عام 2015م، المجلد 3، العدد 5].

(11) السِّمط العبقري في شرح العقدي الجوهري (ص13).

(12) انظر: الطريقة المحمدية والسيرة الأحمدية، محمد بن بير علي البركوي (ص199).

(13) انظر: العقائد الخيرية في تحرير مذهب الفرقة الناجية وهم أهل السنة والجماعة والرد على مخالفيهم، محمد أفندي الخادمي (ص131).

الناس في أفعال العباد: (والثالث: إمَّا بأنْ يكون أصل الفعل بمجموع القدرتين بمعنى أنَّ قدرة العبد غير متعلقة بالفعل بالتأثير إلَّا إذا انضمت إليها قدرة الله تعالى فتؤثر بإعانتها...، وإمَّا بأنْ يكون أصل الفعل بقدرة الله، والاتصاف بكونه طاعة أو معصية بقدرة العبد وهو مذهب جمهور الماتريدية...، واختاره القاضي أبو بكر الباقلاني ومن تبعه من المحققين من أهل السُّنَّة)(1).

ويقول في بيان حقيقة الكسب الذي أثبتوه: (وليس هذا الكسب من الله؛ إذ لكونه عدميًا غير موجود لم يُنسب إلى خلقه وإيجاده)(2)، بل هو من الأمور الاعتبارية التي لا يتعلّق بها الخلْق.

ويقول الكلنبوي (ت1209هـ): (وبمجموع القدرتين على مذهب القاضي الباقلاني على أنْ يكون القدرة القديمة مؤثرة في أصل الفعل، والقدرة الحادثة مؤثرة في وصفه الاعتباري)(3).

وممن اعتنى بمذهب الماتريدية في الإرادة الجزئية وتصويره ونقده مصطفى صبري (1373هـ)، فيقول: (أمّا إرادة العباد فهي محطّ الخلاف بين الفريقين؛ لكونها مخلوقة لله تعالى عند الأشاعرة، كقدرتهم وأفعالهم.

وعند الماتريدية لها معنيان:

إرادتهم الكُلّية، وهي مخلوقة لله تعالى، أمّا إرادتهم الجزئية فغير مخلوقة وأمرُها بأيديهم، وهي ما يملكونه من أفعالهم المنسوبة إليهم، ومدارُ تكليفِهم بها، ومسؤوليتهم عنها.

فالإرادة الكُلّية: اسمٌ لصفة الإرادة التي مِن شأنها ترجيحُ أحَد المقدورَين من الفعل والترك، والتعلُّق بكلّ واحد منهما على سبيل البدل.

والإرادة الجزئية فسَّروها بتعلُّق الصفة بجانب معيَّن.

فالجزئية تأتّيها من تعيُّنها بتعيّن متعلّقها، والجزئي يُطلق على كل معيّن ومشخَّص.

وربما جعلوا الإرادة الجزئية عبارةً عن صرفِ الإرادة الكُلّية واستعمالها في جانب معيّن.

وعند الأشاعرة فالإرادة الكُلّية، أي: الصفة التي مِن شأنها التعلق بكل من الطرَفين، والجزئية أي: تعلُّق تلك الصفة بطرف معيَّن، كلاهُما من الله.

وبالتلخيص: إنّ الإرادة وتعلُّقها ومتعلّقها –أي: الفعل أو الترك– كلُّه من الله، ولهذا يُقال: إنَّ مذهبهم يرجع إلى الجبر، والماتريدية يسعون في التخلص من الجبر بتمليك العِباد واحدًا من هذه الثلاثة، وهو التعلُّق.

وعلى كون تعلُّق الإرادة –وبالتعبير الآخر تصريفها واستعمالها من العِباد– عند الماتريدية يصير معنى الكسب المنسوب إلى العبد في هذه المسألة مفهومًا بالسهولة.

أمّا على مذهب الأشعري القائل بمخلوقية الإرادة الجزئية وكونها من الله أيضًا فمدخليّة العباد في أفعالهم لا يجاوز إلى ما وراء كونهم محالًّا ومحالُّ إرادتها واختيارها، ويكون معنى الكسب المنسوب إليهم

(1) إشارات المرام من عبارات الإمام (ص256-255).
(2) إشارات المرام من عبارات الإمام (ص259).
(3) حاشية الكلنبوي على العقائد العضدية (249/1).



في غاية الغموض والخفاء)(1).

فالإرادة الجزئية عند الماتريدية ليست مخلوقة لله تعالى، وهي مناط التكليف.

وهنا يتوجه السؤال للماتريدية، كيف تجمعون بين ما تقررونه من أنَّ الله تعالى خالق كل شيء، ومن ذلك أفعال العباد، وبين القول بأنَّ الإرادة الجزئية غير مخلوقة لله تعالى؟!

فيجيبون بأنَّ الإرادة الجزئية هي من قبيل الأمور الاعتبارية التي لا يلزم منها وجود أمر حقيقي أصلًا.

يقول الكلنبوي: (الإرادة الجزئية التي هي عبارة عن تعلّق الإرادة الكلية بجانب معيّن من الفعل والترك، صادرة من العبد اختيارًا، وليست مخلوقة لله تعالى؛ لأنها ليست من الموجودات الخارجية، بل هي من الأمور الاعتبارية؛ ككون الفعل طاعة أو معصية، أو من قبيل الحال المتوسطة بين الوجود والعدم)(2).

ويقول مصطفى صبري: (ولعدم كون الإرادة الجزئية -التي هي عبارة عن المعنى المصدري مثل تعلُّق صفة الإرادة أو تصريفها واستعمالها- من الموجودات، بل من قبيل الحال المتوسّط بين الموجود والمعدوم، فتمليكها للعباد عند الماتريدية لا يُخلُّ بقاعدة نفي خالقٍ غير الله؛ إذ الخلق إنما يتعلق بالموجود لا بما دونه مثل المحال)(3).

وما ذكروه من عدم كون الإرادة الجزئية مخلوقة لعدم كونها موجودة فهو (مثالٌ طريف لبناء الفاسد على الفاسد -وإن كان من تالد المواريث الكلامية)(4)، (وأمّا ادّعاء كون الإرادة الكُلّية موجودة ومخلوقة، والجزئيّة غير موجودة، فغلطٌ ناشئ من سقم التفهُّم في معنى الكلي والجزئي)(5)، فلا وجود للكلّي في الخارج، وإنما وجوده ضمن الجزئي، فالموجود المتحقق منها -أي الإرادة- في الخارج ما يتعلّق بطرف معيّن، أي: التي نعبر عنها بالإرادة الجزئية، وتأتّيها الجزئية من تشخُّصها بالمعين(6).

(ومن العجيب أنّ الماتريدية أثبتوا للعبد استقلالًا في إرادته الجزئيّة، ليصحَّ كونُها مدارًا لتكليفه، وجعلوها -مع ذلك- أمرًا اعتباريًا لا وجودَ له، فهل يصحُّ أن يكونَ ما لا وجودَ له مدار التكليف؟! وهل لا يكون هذا قولًا بعدم وجود مدار التكليف؟)(7).

فالإرادة الجزئية فعلٌ من الأفعال القلبية، وكل فعل من أفعال العباد مخلوق لله تعالى باتفاق علماء أهل السُّنة عدا المعتزلة، وبناء على ذلك -أي الأساس المتفق عليه من الجميع- لزم أن تكون الإرادة الجزئية -والتي يُفسّرونها بالقصد والعزم المصمم- مخلوقة لله تعالى شأن أفعال العباد الأخرى(8).

---

(1) موقف البشر تحت سلطان القدر (ص81-82).

(2) حاشية الكلنبوي على العقائد العضدية (248/1)، إشارات المرام من عبارات الإمام (ص259-260).

(3) موقف البشر تحت سلطان القدر (ص82)

(4) موقف البشر تحت سلطان القدر (ص99).

(5) موقف البشر تحت سلطان القدر (ص99)، وانظر: مسائل الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية، طه خالد السامرائي (ص66-67)

(6) انظر: موقف البشر تحت سلطان القدر (ص100).

(7) موقف البشر تحت سلطان القدر (ص102).

(8) انظر: الانتقاد في شرح عمدة الاعتقاد، فخر الدين =



ويذهب مصطفى صبري (ت1373هـ) إلى أنّ مذهب الماتريدية (أبعد مدىً وأشدّ تقدمًا من مذهب المعتزلة في مخالفة الجبر واعتبار العباد حاكمين في أفعالهم، متصرّفين كما شاءوا... فبالرغم من إقامة القيامة في علم الكلام على المعتزلة -بحجّة أنهم مُوْلُو العِباد ما لم يستحقّوه من استقلال التصرُّف في أفعالهم- إنْ تبيّن أن الماتريدية أبعدُ منهم خُطىً في هذا الإيلاء كان مما يُقضى منه العجب!)[1].

ويقول المقبلي (ت1108هـ): (ووضح لك أنَّ الماتريدية معتزلة؛ إلَّا أنهم خالفوهم في بعض الشيء)[2].

وإطلاق القول بأنَّ الماتريدية معتزلة في أفعال العباد، إطلاق غير دقيق ولا مُحرر، فالماتريدية يقولون بخلق الله تعالى لأفعال العباد، ولهم جهود في الرد على قول المعتزلة وبيان بطلان أدلتهم، والأدق أو الأقرب أنْ يُقال هم قدريون في الإرادة[3].

وأما ما ذكره الماتريدية في محاولة منهم الفرار من أنّ قولهم لا يلزم عنه ما يلزم المعتزلة، بحجة أنَّ الإرادة الجزئية هي من قبيل الأمور الاعتبارية، فهو شبيه بمن حاول تبرئة الباقلاني (ت403هـ) من ذلك، وفي الجواب عن ذلك يقول شهاب الدين المرجاني (ت1306هـ): (وما قيل وصف الطاعة والمعصية أمر اعتباري لا يفتقر إلى تأثير مستأنف؛ إذ هو موافقة الفعل للأمر وعدم موافقته، وليس وصفًا حقيقيًا له حتى يلزم عليه استقلال العبد فيه ليس بشيء؛ لأنّه لما كان وقوع الفعل عنده بمجموع القدرتين، والقدرة صفة مؤثرة عنده وليس تأثيرها في أصل الفعل بل في وصفه، فكيف يصح نفي لزوم الاستقلال في خلق ذلك الوصف؟!)[4].

فقول الماتريدية بالإرادة الجزئية هي محاولة متعثرة للتخلص مما يلزم القدرية والجبرية وإثبات التكليف؛ إذ يستحيل إثبات ما ليس له وجود حقيقي وإنما اعتباري، ونفوا أنْ تكون موجودة في الخارج لئلا يلتزموا أنْ تكون مخلوقة فيلزمهم الجبر كما ظنوا.

فلا يوجد واسطة بين الوجود والعدم، فالحال -سواء كان القصد أو غيره- إنْ كان لازمًا لسببه، فهو في غير محل للتأثير، فلا يصح متعلقًا لقدرة الحادث، فيثبت الجبر؛ إذ لا جهة للاختيار سواه، وإن كان غير لازم، بل كان أمرًا يصدر بالاختيار، فمن البين أن لا يكون إلَّا فعلًا وجوديًا، يدخل تحت تأثير القدرة. فإنَّ البداهة قاضية، أنَّ أثر القدرة إخراج المقدور من حيز العدم إلى حيز الوجود فيلزمهم ما لزم المعتزلة، من تأثير القدرة الحادثة في بعض الأفعال. فإنْ أرادوا المدخلية غير مدخلية الإيجاد، فلتكن في

=

أحمد الأقشهري (633/2)، موقف البشر تحت سلطان القدر (ص103).

(1) موقف البشر تحت سلطان القدر (ص192-193)

(2) العلم الشامخ (ص426)، وانظر: الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار (ص28).

(3) انظر: الخلاف العقدي في باب القدر، د. عبد الله بن محمد القرني (ص120).

(4) حاشية المرجاني على شرح العقائد العضدية (252/1)، وانظر: التعليقات على شرح العقائد العضدية، محمد عبده (ص312).

الجميع بلا فصل؛ أي: تكون مدخلية قدرة العبد في فعله بلا تخصيص لهذه المدخلية بالقصد دون غيره، وبدون استقلال التأثير(1).

المبحث الثاني: الأوجه الدالة على مناقضة علماء الماتريدية لمذهب الأشاعرة في أفعال العباد:

سأورد في هذا المبحث جملة من النصوص يجمعها مباينة علماء الماتريدية لقول الأشاعرة في أفعال العباد، وقد جعلتها على خمسة أوجه، وبعضها يُناسب أنْ يُوضع في أكثر من وجه؛ لكن لم أفعل تجنبًا للتكرار.

الوجه الأول: حكاية القول بما يُشبه قول الباقلاني:

والمراد بهذا الوجه أنَّ الماتريدية عند حكايتهم لمذهبهم سواء المتقدمين منهم أو المتأخرين يذكرون قولهم بصياغة شبيهة بقول الباقلاني، أو يذكرون أنَّه عين قول الباقلاني أو شبيه به، وقد سبق الإشارة إلى عدد ممن نصوا على ذلك، والباقلاني ممن يُثبت تأثيرًا للقدرة الحادثة في صفة الفعل.

1. قال أبو المعين النسفي (ت508هـ): (ونحن نقول إنّ الله تعالى خلق العالم وجعل ما ليس بسواد ولا بياض ولا جوهر ولا عَرض ولا موجود، سوادًا وبياضًا وجوهرًا وعرضًا وموجودًا، ثم ما كان من ذلك أفعال العباد، فوجوده وشيئيته متعلقة بقدرة الله تعالى، وكونه حركة وسكونًا وطاعة ومعصية متعلقة بقدرة العبد)(2).

2. يقول البياضي (ت1098هـ): (وإما أنْ يكون أصل الفعل بقدرة الله، والاتصاف بكونه طاعة أو معصية بقدرة العبد وهو مذهب جمهور الماتريدية)(3).

الوجه الثاني: القول بأنَّ العبد فاعل حقيقة:

والمراد بهذا الوجه أنَّ الماتريدية ممن يقولون بأنَّ العبد فاعل حقيقة، ويرون أنَّ نفي ذلك من مقالة الجبرية، والأشاعرة ينفون أنْ يكون للعبد فعل على الحقيقة، ولا فعل عندهم إلا لله تعالى.

1. قال أبو الليث السمرقندي (ت375هـ): (وقالت المجبرة: لا فعل للعبد وله فعل على وجه المجاز لا على وجه الحقيقة)(4).

2. قال محمد بن الفضل البلخي (ت419هـ): (فمن قال: أفعال العباد غير مخلوقٍ، فهو معتزلي، ومن قال: لا فعل له على الحقيقة، فهو جبري)(5).

3. قال أبو شكور السالمي (ت بعد 460هـ): (ثم من كلام الجبرية والمرجئة ما هو كفر، مثل قولهم بأنَّه ليس للعباد أفعال على الحقيقة)(6).

4. قال أبو اليُسر البزدوي (ت493هـ) يقول: (قال أهل السنة والجماعة: أفعال العباد مخلوقة لله تعالى

---

(1) انظر: التعليقات على شرح العقائد العضدية، محمد عبده (ص312).

(2) تبصرة الأدلة في أصول الدين (655/2).

(3) إشارات المرام من عبارات الإمام (ص256) .

(4) شرح الفقه الأكبر (ص18) [ضمن الرسائل السبعة في العقائد]، وهي منسوبة خطأً لأبي منصور الماتريدي.

(5) كتاب الاعتقاد في اعتقاد أهل السنة والجماعة المعروف بكتاب الخصال في عقائد أهل السنة (ص100).

(6) التمهيد في بيان التوحيد (ص354)، ونقله عنه السرهندي في المكتوبات (163/2).

ومفعولة، والله تعالى موجدها ومحدثها ومُنشئها، والعبد فاعل على الحقيقة)[1]، ويقول: (وكذا نقول: أفعالنا التي لنا فيها الاختيار، هي فعلنا على الحقيقة... وعند المجبرة الكلّ من الله تعالى)[2].

5. قال العلاء السمرقندي الأسمندي (ت552هـ): (والمذهب السديد للعبد فعلًا حقيقة، وله اختيار صحيح)[3]، ويقول: (فصلٌ في إبطال قول الجبرية، وأنّ للعبد فعلٌ على التحقيق، الدالة عليه السمع والعقل والعرف، أمّا السمع فقوله تعالى: ﴿وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ﴾، ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾، ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾، ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ﴾، إلى غير ذلك من النصوص الموجبة لإضافة الأفعال إلى العباد)[4].

6. قال محمود اللامشي (ت أوائل القرن 6هـ): (اختلف الناس في الأفعال الاختيارية للعباد. قال أهل السنة والجماعة[5]: هي مخلوقة لله تعالى، مكسوبة للعباد، والله تعالى يُسمّى بتخليقها وإيجادها وإحداثها خالقًا، والعبد يُسمّى بكسبها ومباشرتها فاعلًا لها، ويصير مُطيعًا أو عاصيًا)[6].

(1) أصول الدين (ص104).

(2) أصول الدين (ص245).

(3) الهداية في أصول الاعتقاد، العلاء السمرقندي الأسمندي (ص331).

(4) الهداية في أصول الاعتقاد العلاء السمرقندي الأسمندي (ص342).

(5) يقصد الماتريدية.

(6) التمهيد لقواعد التوحيد (ص97).

7. قال حسام الدين حسين السغناقي (ت714هـ): (قوله: ومذهب الجبرية باطل: أي ومذهب الطائف المنسوبة إلى الجبر باطل بالدليل القطعي، وهو قوله تعالى: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ فوجه التمسك بالآية من وجوه:...، ثانيها: أنه أسند العمل إلى العباد، والأصل في إسناد الفعل إلى شيء أن يكون المسند إليه هو الفاعل على الحقيقة)[7].

8. قال أكمل البابرتي (ت786هـ) يقول: (وقال الجبريّة ورئيسهم جهم ابن صفوان الترمذي، وهو مذهب أبي الحسن الأشعري: لا فِعل للعبد أصلًا ولا اختيار ولا قُدرة على أفعالهم)[8].

وقد نقض دليل الأشاعرة في نفيهم التحسين والتقبيح بناء على نفيهم تأثير قدرة العبد في فعله[9].

9. قال عبد الله بن عثمان بن موسى أفندي (ت1150هـ): (في مقالات الماتريدية الواقعة تلك المقالات في مقابلة جمهور الأشاعرة.... وإنّ فعل العبد يُسمّى كسبًا لا خلقًا، وفعل الله تعالى يُسمّى خلقًا لا كسبًا، واسم الفعل يشملهما على سبيل الحقيقة، لا أنه في خلق الله تعالى حقيقة، وفي كسب العبد مجاز)[10].

10. قال شهاب الدين المرجاني (ت1306هـ):

(7) التسديد في شرح التمهيد (132/2).

(8) شرح وصية الإمام أبي حنيفة (ص105).

(9) الردود والنقود شرح "مختصر ابن الحاجب" (329/1-330).

(10) المسالك في الخلافيات بين المتكلمين والحكماء (ص149، 160).

(وذهبت الأشاعرة ومن وافقهم إلى أنَّه ليس للعبد فيها تأثير سوى تعلّق قدرته وإرادته بها، واسم الفعل لا يصدق عليها إلا مجازًا أو يُعبَّر عنها بالاكتساب)[1].

الوجه الثالث: التصريح بالتأثير:

والمراد بهذا الوجه هو تصريح الماتريدية بأنَّ قدرة العبد مؤثرة في وصف الفعل لا في أصله، خلافًا للأشاعرة الذين ينفون التأثير مُطلقًا، ولا بد من التنبيه على أمر حاصله: أنَّ ثمة فرق بين إثبات التأثير لقدرة العبد وبين حقيقة التأثير الذي أُثبت، فمن قال بأنَّ الماتريدية جبريون في القدرة؛ إنْ كان يقصد أنَّ الماتريدية لا يقولون بتأثير القدرة الحادثة كالأشاعرة، فالصواب خلافه، وإنْ كان يقصد أنَّ ما أثبتوه مما لا حقيقة له؛ لأنَّ تأثير قدرة العبد لا يتعلَّق إلا بما له حقيقة ثبوتية فهو صحيح.

1. قال حسام الدين السغناقي (ت714هـ): (وقوله: إذ هو الموجد لها، أي: الموجد لأفعال العباد هو الله تعالى، فلمّا صحّ رجوع المدح والذم إلى العبد باعتبار الاكتساب وجب أن يصحّ رجوعهما إلى الله تعالى باعتبار الخلق والإيجاد بطريق الأولى، إذ تأثير الإيجاد في وجود تلك الأفعال أكثر من تأثير الاكتساب في وجودها)[2].

2. قال كمال الدين البياضي (ت1098هـ) يقول في فصل الخلافيات بين جمهور الماتريدية والأشعرية: (واختيار العبد مؤثر في الاتصاف دون الإيجاد، فالقدرتان المؤثرتان في محلين، وهو الكسب لا مقارنة الاختيار بلا تأثير أصلًا، واختاره الباقلاني)[3].

3. قال مُحَمَّد بن ولى بن رَسُول القير شهري ثمَّ الإزميري (ت1165هـ): (وقال القاضي الباقلاني واختاره جمهور الماتريدية: إنَّ المؤثّر فيها قدرة الله تعالى مع قدرة العبد، ولكنَّ قدرة الله تعالى تؤثّر في أصل الفعل، وقدرةَ العبد في وصفه، بمعنى أنَّ لقدرة العبد مدخلًا في جعل فعله طاعة أو معصية، لا بمعنى أنَّه مؤثّرٌ مستقل كما قالته المعتزلة)[4].

وذكر بأنَّه سيُبطل مذهب الأشعري، وأنَّه جبر متوسط[5].

وقال: (والجواب عن الأشعري من وجوه: ... الرابع: أنَّ حاصل مذهبهم وخلاصة دليلهم أنَّ العبد مختار في فعله، مضطر في اختياره؛ لوجوب استناده إلى الإرادة القديمة قطعًا للتسلسل، ولا يخفى عليك أنَّ هذا لا يُغني عن الحق وهو التوسط بين الجبر والقدر شيئًا؛ لأنَّ كون اختياره اضطراريًا يستدعي كون فعله أيضًا اضطراريًا؛ لأنَّ مجرّد مقارنة الاختيار الاضطراري للفعل -وهي المسمى بالكسب عندهم- لا يُفيد شيئًا من الحق ما لَمْ يُثبت لقدرة العبد واختياره تأثيرًا ما كما أثبته الماتريدية، ولا يُفيد شيئًا من الحق -وإنْ أثبتوا له تأثيرًا ما- ما لم يُسندوا الاختيار إلى العبد

(1) حزامة الحواشي لإزالة الغواشي (ص265).
(2) التسديد في شرح التمهيد (136/2).
(3) إشارات المرام من عبارات الإمام (ص55).
(4) شرح متن العقيدة الإزميرية المسمى المسائل الخلافية بين الأشاعرة والماتريدية (ص441).
(5) شرح متن العقيدة الإزميرية المسمى المسائل الخلافية بين الأشاعرة والماتريدية (ص443).

كما أسندوه إليه الماتريدية لا إلى الله تعالى كما أسنده إليه الأشعري)[1].

4. قال عبد الله بن عثمان بن موسى أفندي (ت1150هـ) يقول: (في مقالات الأشاعرة الواقعة تلك المقالات في مقابلة جمهور الماتريدية...، وإنّ أفعال العباد بقدرته تعالى وحدها، لكنها مقارِنة لقدرة من العبد غير مؤثرة، وإنّ قدرة العبد غير مؤثرة في فعله)[2].

5. قال أبو سعيد محمد الخادمي (ت1176هـ) في سياق تعداده للمسائل المختلف فيها بين الأشعري والماتريدي: (قال جمهور الماتريدية... وأنّ قدرة العبد مؤثرة في فعله، لا أنّ له قدرة غير مؤثرة)[3].

6. قال خالد النقشبندي (ت1242هـ): (ومغايرتهما في هذه المسألة أظهر من أن تُنكر، وأشهر من أن تُستر، ولهذا شاع في جميع البلدان والبقاع أنّ القدرة مؤثرة عند الماتريدي دون الأشعري، حتى طعن فيه طوائف بأنّ مذهبه جبرٌ محض، ولا فرق بين نفي القدرة وإثباتها بلا تأثير)[4].

ويقول في خاتمة الرسالة في تلخيص الفروق بين المذهبين: (ومفترقان في أنَّ الكسب أثر القدرة المؤثرة في وصف الفعل فقط عند الماتريدية، ومقارنة الغير المؤثرة بالفعل في شيء من الفعل والوصف مع الإرادة عند الأشعري... والقدرة الحادثة مؤثرة بالفعل عندهم[5]، وغير مؤثرة عنده)[6].

ومن عجبٍ قول بعض المعاصرين: (ومن المسائل التي خالف بها رجال السلفية المعاصرة المتكلمين من الأشاعرة والماتريدية معًا مسألة الكسب)[7].

ثم يقول بعدها: (وقد اتفق الأشاعرة والماتريدية حول كون أفعال العباد مخلوقة لله تعالى؛ لكنهم اختلفوا حول تأثير قدرة العبد فقال الماتريدية إنها تؤثر في وصف الفعل لا في أصله، بينما قال الأشاعرة إنَّ قدرة العبد ليست مؤثرة أصلًا، بل إنَّ الفعل يحدث عندها لا بها)[8].

فأين الاتفاق بين الأشاعرة والماتريدية الذي خالفهم فيه رجال السلفية المعاصرة، وهم –أي الأشاعرة والماتريدية– على خلاف في تأثير قدرة العبد، والجميع

---

(1) شرح متن العقيدة الإزميرية المسمى المسائل الخلافية بين الأشاعرة والماتريدية (ص446).

(2) المسالك في الخلافيات بين المتكلمين والحكماء (ص168، 172).

(3) البُريقة المحموديّة في شرح الطّريقة المحمديّة (ص316)، وانظر: العقائد الخيرية في تحرير مذهب الفرقة الناجية، وهم أهل السنة والجماعة والرد على مخالفهم، له (ص131).

(4) العقد الجوهري في الفرق بين قدرة العبد وكسبه عند الماتريدي والأشعري (ص48) ت: سعيد فودة.

(5) أي: الماتريدية.

(6) أي: الأشعري، والقدرة عند الأشعري غير مؤثرة لا بالفعل ولا بالقوة، انظر: العقد الجوهري (ص68، 83).

(7) العقيدة الطحاوية بين السلفية المعاصرة والمتكلمين –دراسة تحليلية نقدية– تقرير المشترك وتحرير المختلَف، د. حازم حسن عبد البصير (522/2).

(8) العقيدة الطحاوية بين السلفية المعاصرة والمتكلمين –دراسة تحليلية نقدية– تقرير المشترك وتحرير المختلَف، د. حازم حسن عبد البصير (523/2).



يقر بخلق الله تعالى لأفعال العباد؟!

الوجه الرابع: التصريح بجبرية المذهب الأشعري:

والمراد بهذا الوجه أنَّ الماتريدية يذهبون إلى القول بأنَّ مذهب الأشاعرة هو الجبر بعينه، وأنَّ ما أثبتوه من قدرة غير مؤثرة لا حقيقة له.

1. يقول أبو الليث السمرقندي (ت375هـ): (واختلافٌ آخر بيننا وبين الأشعرية أنها تقول: إن الاستطاعة التي تصلح للشر لا تصلح للخير، وهذا قريب من الجبر بل عين الجبر؛ لأنَّ استطاعة الشر إذا كانت لا تصلح للخير صار مجبورًا في فعل الشر، ومن هذا جوَّز الأشعرية تكليف ما لا يُطاق، ونرد عليهم بقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾)(1).

2. قال فخر الدين أحمد الأقشهرِي (ت800هـ): (وقالت الجبرية: وهي الأشاعرة، وتابعها كثير من العلماء أن لا قدرة للعباد على أفعالهم أصلًا، بل المؤثر في أفعالها وقدرتها إنما هو قدرة الله تعالى)(2).

3. قال محمد بن بير علي البركوي (ت981هـ): (وأمَّا على قول الأشعري القائل بالجبر المتوسّط، أعني: كون أفعال العباد باختيارهم لا باضطرارهم كما يقول الجبرية، فإنَّه جبر محض، ولكن الاختيار من الله تعالى بالجبر والاضطرار؛ فنحن مختارون في أفعالنا، مضطرون في اختيارنا، فهذا معنى الجبر المتوسط، فلا محيص من هذه الوسوسة، وهو مخالف لقول السلف رحمه الله، إذ لا فرق بينه وبين الجبر المحض في الحقيقة، فأيُّ نفع في وجود اختيار اضطرار؟!)(3).

4. قال محب الله البهاري (ت1119هـ): (وعند أهل الحق له قدرة كاسبة؛ لكن عند الأشعرية ليس معنى ذلك إلا وجود قدرة متوهمة مع الفعل بلا مدخلية لها أصلًا، قالوا ذلك كافٍ في صحة التكليف، والحق أنَّه كفؤ للجبر)(4).

5. قال محمد بن أحمد بن أحمد الطرسوسي (ت1145هـ) بعد أنْ ذكر أنَّ التفرقة بين ما يصدر من العبد اختيارًا واضطرارًا ضروري، وأنَّ العمومات من الكتاب والسنة قائمة على أنَّ الكل بخلق الله تعالى وإيجاده، وأنَّ الجبرية لم يعتبروا التفرقة الضرورية، والقدرية خصصوا العمومات بها: (والسلف الصالح من عظماء الملّة وعلماء الأمة قد اعتبروهما؛ فقالوا: لا جبر ولا تفويض؛ ولكن أمر بين أمرين.

فوجهه الأشعري بأنَّ جهة تلك التفرقة إنما هي مقارنة الاختياري للقدرة دون الاضطراري، فتلك المقارنة كسب من العبد بمُقتضى تلك التفرقة.

وردّه أصحابنا بأنَّه بالآخرة قولٌ بالجبر المحض؛ إذ لا فائدة في إثبات قدرةٍ لا يؤثر بها القادر)(5).

---

(1) شرح الفقه الأكبر (ص19) [ضمن الرسائل السبعة في العقائد].

(2) الانتقاد في شرح عمدة الاعتقاد، فخر الدين أحمد الأقشهرِي (2/609-610).

(3) الطريقة المحمدية والسيرة الأحمدية (ص200).

(4) مسلم الثبوت (ص23).

(5) تعديل الأقوال في مسألة خلق الأعمال (ص236-237) ضمن [مجلة Tahkik İslami İlimler Araştırma ve Neşir Dergisi ، المجلد 3، العدد 2، =

6. قال داود القارصي الحنفي (ت1169هـ): (ولهم دلائل عقلية سخيفة، ونقليّة ضعيفة...، وما قاله الأشاعرة في الحقيقة كما قاله الجبرية، جبرٌ كما لا يخفى)(1).

7. قال أحمد خليل الفلبوي (كان حيًّا 1277هـ): (وأمَّا القدرة التي أثبتها الأشعري بناء على عدم بقاء العرض عنده، وقال إنها مع الفعل فهي غير متحققة)(2).

8. قال صدر الشريعة المحبوبي البخاري (ت747هـ): (والأشعري لما قال بالقدرة مع الفعل لكن بحيث يجب بها الأثر، وإنها لا تصلح للضدين فوقع

في الجبر)(3)، وبمثله قال حسين بن حبيب الكولوي(4)، وشيخ زاده (ت944هـ)(5).

9. قال صاحب رسالة في بحث الإرادة الجزئية: (وهو أنَّ ههنا مذاهب... ومنها مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري: القائل بأنَّ للعبد قدرةً وإرادة يخلقهما الله تعالى في العبد وقت الفعل، ويوجده مقارنًا معهما، ولكن لا تأثير ولا دخل لهما في الفعل سوى المحليّة والمقارنة، وهذا كما ترى لا فرق بينه وبين الجبر المحض؛ إذ لا دخل للعبد في الفعل على كلا المذهبين)(6).

10. قال أحمد عاصم أفندي الكوتاهيوي الماتريدي (ت1305هـ): (إلا أنّ الإرادة الجزئية عنده(7)، من الموجودات الخارجية، المخلوقة له تعالى، فلا معنى للكسب عنده إلا مجرد المقارنة والمحلية، قال سجقلي زاده في نشر الطوالع، والمدقق الكلنبوي، وحسن جلبي، وجم غفير من المتأخرين: "هذا جبر محض؛ إذ الاضطرار في الاختيار والإرادة يوجب الاضطرار في الأفعال، وإثبات الكسب للعبد بهذا المعنى دونه خرط قتادة ولا يمكن"... ومع القول بكون الإرادة الجزئية من الموجودات الخارجية المخلوقة له تعالى ليس إلا جبر محض، ويرد عليه ما يرد على الجبرية)(8).

الوجه الخامس: انتقاد قول الباقلاني في حصره تأثير

= ديسمبر 2020م، تحقيق: Mustafa Borbbuğa (ص215-246).

(1) رسالة في الاختيارات الجزئية، والإرادات القلبية (ص287-288) ضمن [مجلة Kader العدد: 18، الإصدار: 2، 2020م، (233-321)، تحقيق: Mustafa BORSBUGA]

(2) الحاشية الجديدة على شرح عصام الفريدة (212/2).

(3) تعديل العلوم، صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري (390/1).

(4) رسالة القضاء والقدر (ص106).

(5) نظم الفرائد، شيخ زاده (ص52-53).

(6) رسالة في بحث الإرادة الجزئية على عبارة الإمام تقي الدين محمد بن بير علي البركوي "وللعباد اختيارات جزئية وإرادات قلبية" مع تحرير محل النزاع في مسألة الكسب من "إشارات المرام من عبارات الإمام" للقاضي البياضي، مجهول (ص5).

(7) أي الأشعري.

(8) مباحث الدفينة في حق الإرادة الجزئية، أحمد عاصم بن خواجه عثمان أفندي الكوتاهيوي (ص42) [ضمن Amasya niversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi عام 2015م، المجلد 3، العدد 5].



قدرة العبد في وصف الفعل لا أصله:

والمراد بهذا الوجه أنَّ بعض علماء الماتريدية اختار القول بتأثير قدرة العبد في أصل الفعل ووصفه، وانتقد قول الباقلاني الذي يجعل التأثير في وصف الفعل فقط، فضلًا عن نقدهم للكسب الأشعري الذي ينفي التأثير مُطلقًا.

1. قال أحمد السرهندي الماتريدي (ت1034هـ): (والمختار عند العبد الضعيف تأثير القدرة الحادثة في أصل الفعل وفي وصفه معًا؛ إذ لا معنى للتأثير في الوصف بدون التأثير في الأصل)(1).

2. وقال: (ولا محذور في القول بالتأثير وإن كَبُر ذلك على الأشعري؛ إذ التأثير في القدرة أيضًا بإيجاد الله سبحانه، كما أن نفس القدرة بإيجاده تعالى، والقول بتأثير القدرة هو الأقرب إلى الصواب، ومذهب الأشعري داخل في دائرة الجبر في الحقيقة)(2).

وهو القائل: (وأكثر المسائل الخلافية التي فيها نزاع بين الأشاعرة والماتريدية، وإنْ كان يظهر فيها في الابتداء أنَّ الحق في جانب الأشاعرة، ولكن إذا أمعن فيها النظر بنور الفراسة يتضح أنَّ الحق في جانب الماتريدية، ورأي هذا الفقير موافق لآراء العلماء الماتريدية في جميع المسائل الكلامية)(3).

3. شهاب الدين المرجاني (ت1306هـ)، وله في ذلك نصوص متعددة، ما بين إثبات لتأثير قدرة العبد في فعله، أو نقد لاذعًا لقول الباقلاني، إضافة إلى نقده للكسب الأشعري.

أ. (ومن المنصرح(4) بالضرورة الفطرية أنّ إثبات صفة مؤثرة لا تأثير لها أصلًا أو له تأثير في حالة لا يُعقل وجودها نفي لها في الحقيقة ولأثرها، وتقوّل بكلمة لا معنى لها، ومن يقول بمشاركة القدرة الحادثة في إيجاد الفعل أو وصفه يلزم عليه التوارد بالزيادة على القدرة الكافية أو الاحتياج والعجز وخروج بعض الممكنات من خلق الله تعالى، وهو مذهب المعتزلة ومشرب سائر القدرية)(5).

ويرى أن مذهب الباقلاني له حظ صالح من القدر(6)، ويصفه بأنه (في غاية السخافة ونهاية الركاكة)(7).

ب. قال: (وأمّا الحنفية وهم أهل السنة والجماعة حقًّا، والثابتون بالقول الثابت على الجادة المستقيمة قطعًا، فمذهبهم أنَّ الله سبحانه هو الخلّاق المستقل على الإطلاق، وله الاختيار الكلي والتصرف في ملكه كيف يشأ، ولا مشاركة لشيء في إيجاد ممكن ما خيره وشره ونفعه وضره من العباد وأفعالهم، وهو

---

(1) المكتوبات الربانية، المكتوب التاسع والثمانون والمائتان (162/2-163).

(2) المكتوبات الربانية، المكتوب التاسع والثمانون والمائتان (163/2)، ونقله شهاب الدين المرجاني في حزامة الحواشي (ص285).

(3) رسالة المبدأ والمعاد (ص38).

(4) هكذا في المطبوع.

(5) الحكمة البالغة الجنية في شرح عقائد الحنفية (ص46).

(6) انظر: حزامة الحواشي لإزالة الغواشي (ص261)، حاشية المرجاني على شرح العقائد العضدية (252/1).

(7) حاشية المرجاني على شرح العقائد العضدية (251/1).



الخالق لهم ولأعمالهم وأسباب وجودهم ومبادئ حصولهم بالاستقلال في صدور كل ما يدخل تحت الكون لا بمشاركة من العبد ولا بوساطة منه، ومع ذلك العبد مؤثر في كل ما يصدر عنه من أفعاله، وفاعل له واسم الفعل يشمل الكسب والتأثير بتناوله على الحقيقة لاطراد الاستعمال، وهو مختار في فعله غير مجبور أصلًا، ولا محجور، ولا مفوّض إليه أمره قطعًا ولا مستقل فيه، ولا مشارك له تعالى في إيجاد ما كسبه وتأثيره)(1).

ج. قال: (والحق أن فعل العبد يصدر عنه بقدرته واختياره وتأثيره)(2).

د. قال: (بل الحق أن تأثير العبد في أفعاله لا ينافي صدورها عن الله تعالى بخلقه وإيجاده)(3).

هـ. قال: (قوله يسمى كسبًا، وإنما الكلام في تصوير ذلك الكسب، وتحصيل معناه وحقيقته)(4).

و. وقال بعد أن ذكر قول الأشعري: (وليت شعري بماذا يتعلق قدرة العبد عندهم وماذا يترتب على تعلقها، وما معنى كونها صفة مؤثرة، وما معنى تأثيرها، وأيّ مشابهة بين الخلق والكسب تصحح المجاز، ولذلك قيل إنّ هذا المذهب كفو للجبر)(5).

ز. وقال: (والأشعرية إنما قنعوا من الاختيار بالاسم، واكتفوا عن الحقيقة بالرسم)(6).

ح. قال: (والقول بأنَّ المعلوم بالضرورة هو وجود القدرة لا تأثيرها سفسطة ظاهرة)(7).

والخلاصة التي نختم بها تحرير مذهب الماتريدية: أنَّ الماتريدية من جملة الفرق القائلة بخلق الله تعالى لأفعال العباد، وإطلاق القول بأنهم معتزلة في أفعال العباد إطلاق غير دقيق ولا محرر، وإنما ضلّوا في قولهم في الإرادة الجزئية لما استثنوها من خلق الله تعالى بحجة أنَّ الخلْق لا يتعلَّق بالأمور الاعتبارية، وهم مفارقون للمذهب الأشعري، وجمهورهم يقول بتأثير قدرة العبد، خلافًا لما ذهب إليه من يرى بأنهم ينفون تأثير القدرة، وجعلهم مع الأشاعرة في كفة واحدة(8)، أو جعل الخلاف بين المذهبين من قبيل الخلاف في الفروع(9)، أو التكلف في الجمع بينهما(10)، وما

---

(1) الحكمة البالغة الجنية في شرح عقائد الحنفية (ص46-47)، وانظر: حزامة الحواشي لإزالة الغواشي (ص261، 276).

(2) حاشية المرجاني على شرح العقائد العضدية (1/250-251).

(3) المرجع السابق (1/249).

(4) المرجع السابق (1/250).

(5) الحكمة البالغة الجنية في شرح عقائد الحنفية (ص46).

(6) المرجع السابق (ص46).

(7) حزامة الحواشي لإزالة الغواشي (ص246-247).

(8) انظر: حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، د. عبد الرحيم بن صمايل السلمي (ص209، 212-213، 222).

(9) انظر: رسالة شريفة في الفرق بين كلام الماتريدي والأشعري (مخطوط)، أحمد الجوهري، ق5/ب، المدرسة الكلامية الماتريدية... دراسة تحليلية في المنهج والمذهب، د. عواد محمود عواد سالم (ص362).

(10) انظر: قُرَّةُ العَيْن في جمعِ البين، يحيى الشاوي (ص270-271).

حُكي من أنَّ الخلاف بين المذهبين لفظي[1]، فالصواب خلافه.

الخاتمة:

الحمد لله على توفيقه وتيسيره إتمام هذا البحث، والذي أسأل الله تعالى أنْ يجعله من العلم النافع الذي لا ينقطع أجره، وأن يُبارك فيه، وقد انتهيت فيه إلى عدد

من النتائج، من أهمها:

1. أنَّ الماتريدية من جملة الفرق المثبتة لخلق الله تعالى لأفعال العباد، وخطأ إطلاق من جعل مذهبهم مذهب المعتزلة.
2. أنَّ جمهور الماتريدية يثبتون تأثيرًا لقدرة العبد في فعله.
3. مباينة مذهب الماتريدية لمذهب الأشاعرة في مسألة أفعال العباد.

ومن أهم التوصيات:

دراسة حقيقة العلاقة بين الماتريدية والأشعرية دراسة تاريخية عقدية، دراسة موضوعية تسعى إلى رصد حقيقة الخلاف بينهما دون تزوير وتزييف وتلميع أو تجنّ ومحاولة إثبات للخلاف كيفما اتفق، ورصد الشخصيات التي كان لها موقف مضاد للمذهب الأشعري، والمسائل التي حصل فيها الخلاف، وبيان منزلتها ومكانتها.

(1) السيف المشهور في شرح عقيدة أبي منصور، تاج الدين السبكي (ص32)، الإنسان مسيّر أم مخيّر، محمد سعيد البوطي (ص62).

فهرس المصادر والمراجع:

1. الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار، محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، د.ط، د.ت.
2. إشارات المرام من عبارات الإمام، الإمام كمال الدين أحمد بن القاضي حسام الدين البيّاضي الحنفي، حقق نصوصه وعلّق عليه وضبطه: يوسف عبد الرازق، 1368هـ-1949م، د.ط.
3. أصول الدين، أبو اليسر محمد البزدوي، تحقيق: د. هانز بيتر لنس، ضبطه وعلق عليه: د. أحمد حجازي السقا، المكتبة الأزهرية للتراث، 1424هـ-2003م.
4. أصول الدين، جمال الدين أحمد بن محمد الغزنوي الحنفي، تحقيق وتعليق: د. عمر وفيق الداعوق، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م.
5. الانتقاد في شرح عمدة الاعتقاد، فخر الدين أحمد بن أوغوز دانشمند الأقشهرِي المتوفى سنة 800هـ، دراسة وتحقيق: أ.د. عبد الله محمد إسماعيل، دار الإمام الرازي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1443هـ/2022م.
6. الإنسان مسيّر أم مخيّر؟، محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، الطبعة الرابعة عشر 1438هـ - 2017م.
7. البُريقة المحموديّة في شرح الطّريقة المحمديّة، أبو سعيد محمد الخادمي، مطبعة شركت صحافية، 1318هـ.



8. تأويلات أهل السنة، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: 333هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1426 هـ - 2005م.

9. تبصرة الأدلة في أصول الدين على طريقة الإمام أبي منصور الماتريدي، تأليف: أبي المعين ميمون ابن محمد النسفي المتوفى سنة 508هـ - 1114م، تحقيق وتعليق: كلود سلامة، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، الطبعة الأولى 1990م.

10. التسديد في شرح التمهيد، حسام الدين حسين بن علي السغناقي، تحقيق: علي طارق زياد يلماز، دار الرياحين، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 2021م

11. تعديل الأقوال في مسألة خلق الأعمال، محمد بن أحمد بن أحمد الطرسوسي ، ضمن [مجلة Tahkik İslami İlimler Araştırma ve Neşir Dergisi ، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2020م، تحقيق: Mustafa Borbbuğa (215-246)]

12. تعديل العلوم، الإمام صدر الشريعة عبيد الله ابن مسعود بن تاج الشريعة المحبوبي البخاري الحنفي المتوفى سنة 747هـ، تحقيق: أكرم محمد إسماعيل أبو عوّاد، دار النور المبين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2022م.

13. التعليقات على شرح العقائد العضدية، السيد جمال الدين الحسيني الأفغاني - الشيخ محمد عبده، إعداد وتقديم: سيد هادي خسرو شاهي، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى 1423هـ-2002م.

14. التمهيد في بيان التوحيد، أبو شكور السالمي (ت بعد 460هـ/1068م)، تحقيق: د. عمر تُرْكمان، مراجعة: أ.د. بكر طوبال أوغلي وأ.د. محمد آرُوتشي، مركز البحوث الإسلامية - إستانبول، نشريات وقف الديانة التركي، توزيع دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى 1438هـ-2017م.

15. التمهيد لقواعد التوحيد.

16. التوحيد، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: 333هـ)، تحقيق: د. فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية - الإسكندرية.

17. جهود المدرسة الماتريدية في الرد على المعتزلة... دراسة تحليلية، د. محمد سالم الشحات متولي سالم، مجمع البحوث الإسلامية - الأزهر الشريف.

18. الحاشية الجديدة على شرح عصام الفريدة، أحمد خليل الفلبوي، دار سعادت، 1308هـ.

19. حاشية العلامة أبي البركات الدردير على شرح أم البراهين للهدهدي ومعها قرة العَيْن في جمعِ البين للشاوي في المسائل المختلف فيها بين الأشاعرة والماتريدية، تحقيق: مصطفى أبو زيد، دار الصالح - مشكاة الأزهريين، الطبعة الأولى 1442هـ-2021م

20. حاشية الكَلَنْبَوي على شرح العقائد العضدية وبهامشها حاشيتا المرجاني والخلخالي، دار سعادت، تركيا الطبعة الأولى 1316هـ.

21. حزامة الحواشي لإزالة الغواشي، شهاب الدين المرجاني، مطبعة چير كوف بمدينة قزان، شهر ربيع الأول 1307هـ.

22. حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، د. عبد الرحيم بن صمايل السلمي، مركز التأصيل

Arrasikhun Journal, Volume 9, Issue 1, March 2023

ISSN: 2462-2508



للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى 1435هـ/ 2014م.

23. الحكمة البالغة الجنية في شرح عقائد الحنفية، شهاب الدين المرجاني، مطبعة ويچيسلاف ببلدة قزان، 1354هـ.

24. الخلاف العقدي في باب القدر... دراسة تحليلية نقدية لأصول القدرية والجبرية في أفعال العباد، د. عبد الله بن محمد القرني، مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2013م

25. الدرة المضيّة في الإرادة الجزئية، عبد الغني ابن إسماعيل النابلسي، مكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم 4398، ورقمها 6 ضمن مجموع، فيلم رقم 1054

26. الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب، محمد بن محمود بن أحمد البابرتي الحنفي المتوفى سنة 786هـ، دراسة وتحقيق: ضيف الله بن صالح ابن عون العُمري، إشراف: فضيلة الشيخ أ.د. عمر ابن عبد العزيز محمد، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولى 1426هـ-2005م.

27. رسالة المبدأ والمعاد للإمام الرباني الشيخ أحمد الفاروقي السرهندي المتوفى سنة 1034هـ ويليه عطية الوهاب الفاصلة بين الخطأ والصواب وترجمة أحوال الإمام الرباني أحمد الفاروقي السرهندي كلاهما للشيخ محمد مراد المنزلوي المكي ويليه الرحمة الهابطة في تحقيق الرابطة للشيخ حسين الدوسري، ضبطها وصححها وعلق عليها: الشيخ د. عاصم إبراهيم الكيالي الحسيني الشاذلي الدرقاوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1428هـ-2007م

28. رسالة شريفة في الفرق بين كلام الماتريدي والأشعري، أحمد الجوهري، مكتبة جامعة الملك عبد الله بجامعة أم القرى، رقم: 1-1420

29. رسالة في الاختيارات الجزئية والإرادات القلبية، داود القارصي الحنفي، ضمن [مجلة Kader العدد: 18، الإصدار: 2، 2020م، (233-321)، تحقيق: Mustafa BORSBUGA]

30. رسالة في بحث الإرادة الجزئية على عبارة الإمام تقي الدين محمد بن بير علي البركوي "وللعباد اختيارات جزئية وأرادات قلبية" مع تحرير محل النزاع في مسألة الكسب من إشارات المرام من عبارات الإمام للقاضي أحمد بن حسن بن الشيخ سنان الدين البياضي الرومي الحنفي الماتريدي (ت 1098هـ)، مجهول، تحقيق: أكرم محمد إسماعيل.

31. رسالتان في أفعال العباد؛ العقد الجوهري للشيخ خالد النقشبندي ومطلع النيرين للعلامة الأمير، تحقيق وتعليق: سعيد فودة، دار الأصلين، الطبعة الأولى 1437هـ-2016م

32. الرسائل السبعة في العقائد ومعه رسالة ذم التأويل لموفق الدين ابن قدامة المقدسي، دار البصائر، الطبعة الأولى 1430هـ/2009م.

33. السِّمط العبقري في شرح العقدي الجوهري، عبد الحميد حمدي أفندي الخربوتي، در سعادت.

34. السيف المشهور في شرح عقيدة أبي منصور، تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة 771هـ/1370م، تحقيق: أ.د. مصطفى صائم بيرم، الطبعة الأولى



1421هـ/2000م
35. الشافي في أصول الدين، للشيخ الإمام حميد الدين إسرائيل بن دمرك الحنفي توفي في منتصف القرن الثامن الهجري تقريبًا، تحقيق: أكرم محمد إسماعيل، دار النور المبين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2021م
36. شرح المقصد في أصول الدين، كلاهما من تأليف محمد بن محمود أكمل الدين البابرتي الرومي المصري الحنفي، تحقيق: أكرم محمد إسماعيل أبو عوّاد، دار النور المبين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2022م.
37. شرح لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة، حافظ نظام أصول الدين شرف الدين ابن التِّلمساني الفهري (ت658هـ)، بعناية: نزار حمّادي، دار الرَّشاد الحديثة، الدار البيضاء – المغرب، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى 1439هـ - 2018م
38. شرح وصية الإمام أبي حنيفة، العلامة الأصولي الفقيه المحقق أكمل الدين البابرتي الحنفي المتوفى سنة 786هـ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد صبحي العايدي وحمزة محمد وسيم البكري، دار الفتح، الطبعة الأولى 2009م
39. الطريقة المحمدية والسيرة الأحمدية، محمد بن بير علي البركوي البركلي (929-981هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد رحمة الله حافظ محمد ناظم الندوي، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى 1432هـ-2011م
40. العقائد الخيرية في تحرير مذهب الفرقة الناجية، وهم أهل السنة والجماعة والرد على مخالفهم، أبو سعيد محمد وهبي بن حسين أفندي الخادمي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية
41. العقيدة الطحاوية بين السلفية المعاصرة والمتكلمين... دراسة تحليلية نقدية... تقرير المشترك وتحرير المختلَف، د. حازم حسن عبد البصير، دار النور المبين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2021م
42. العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ وزوائد الأرواح النوافح، تصنيف: الإمام الفقيه الأصولي المجتهد صالح بن المهدي بن علي المقبلي اليمني المتوفى سنة 1108هـ، اعتنى به: وليد عبد الرحمن الربيعي، الجيل الجديد ناشرون – صنعاء، الطبعة الأولى 1430هـ-2009م
43. قلب الأدلة على الطوائف المضلّة، تميم بن عبد العزيز بن محمد القاضي، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الثانية 1435هـ - 2014م
44. كتاب الاعتقاد في اعتقاد أهل السنة والجماعة المعروف بكتاب الخصال في عقائد أهل السنة، الإمام المفسِّر محمد بن الفضل البلخي الحنفي (419هـ)، دراسة وتحقيق: د. عايض بن سعد الدوسري، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، 1441هـ-2020م
45. الكفاية في الهداية، نور الدين أحمد بن محمود ابن أبي بكر الصابوني (ت 580هـ/1184م)، تحقيق: أ.د. محمد آروتشي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1435هـ-2014م



46. مباحث الدفينة في حق الإرادة الجزئية، أحمد عاصم بن خواجه عثمان أفندي الكوتاهيوي، ضمن [Amasya niversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi عام 2015م، المجلد 3، العدد 5]

47. المختصر وهو شرح الإمام ابن الغرس على العقائد النسفية، للإمام أبي حفص عمر بن محمد ابن أحمد النَّسفي (ت 537هـ)، تحقيق: د. أكرم محمد إسماعيل، دار النور المبين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2021م

48. المدرسة الكلامية الماتريدية... دراسة تحليلية في المنهج والمذهب، د. عوّاد محمود عوّاد سالم، دار الإمام الرازي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1443هـ-2022م

49. المسالك في الخلافيات بين المتكلمين والحكماء، عبد الله بن عثمان بن موسى أفندي المعروف بـ مَسْتْجِي زاده المتوفى سنة 1150هـ/1737م، دراسة وتحقيق: د. سيد باغجوان، دار صادر – بيروت، مكتبة الإرشاد – استانبول، الطبعة الأولى 1428هـ-2007م

50. المسامرة للإمام كمال الدين ابن أبي شريف المقدسي في توضيح المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة للإمام كمال الدين بن الهُمام الحنفي وعليه حاشيته بدر التمام في تحرير مهمات قضايا عقائد الإسلام للعلامة الشيخ محمد صالح بن أحمد الغُرسي، دار الفتح للدراسات والنشر، الطبعة الأولى 1439هـ - 2018م.

51. مسائل الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية، طه خالد محمد عرب السيد علي السامرائي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1427هـ-2006م

52. المسائل الخلافية، مُحَمَّد بن ولى بن رَسُول القير شهري ثمَّ الإزميري، طبعة منشورة على الشبكة.

53. مسلم الثبوت للعلامة البهاري مع منهواته ويليه مختصر ابن الحاجب والمنهاج للبيضاوي، طُبع بمعرفة الفاضل ذي الهمة العلية فرج الله زكي الكردي بمصر المحمية، المطبعة الحسينية المصرية بكفر الطماعين

54. المعاني الحقيقة في الإرادة الجزئية، يرجه لي زاده بهاء الدين، مطبعة النهضة الأدبية – مصر، الطبعة الأولى 1332هـ

55. المعتمد من المعتقد، للإمام علاء الدين أبي بكر ابن مسعود بن أحمد الكاساني (ت 587هـ)، تحقيق: د. أكرم محمد إسماعيل، دار النور المبين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2021م

56. المكتوبات الربانية، أحمد بن عبد الأحد السرهندي الفاروقي النقشبندي (ت 1034هـ)، تحقيق: مصطفى حسنين عبد الهادي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية 1436هـ-2015م.

57. موافقات الفرق الكلامية لأهل السنة في أصول الاعتقاد: التوحيد والقدر نموذجًا، سليمان بن عبد العزيز الربعي، إشراف: د. محمد بن عبد الله الوهيبي، جامعة الملك سعود

58. مواقف التفتازاني الاعتقادية في كتابه شرح العقائد النسفيّة... دراسة وتعليقًا على ضوء عقيدة



السلف الصالح، د. محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني، دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1439هـ – 2018م

59. موقف البشر تحت سلطان القدر، العلامة مصطفى صبري... شيخ الإسلام للدولة العثمانية سابقًا، بعناية وتقديم د. علي محمد زينو، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، الطبعة الأولى 1440هـ – 2019م

60. نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية في العقائد مع ذكر أدلة الفريقين، العلامة عبد الرحيم ابن علي الشهير بشيخ زاده، المطبعة الأدبية بسوق الخضار القديم بمصر، الطبعة الأولى 1317هـ

61. نقض عقائد الأشاعرة والماتريدية، خالد بن علي المرضي الغامدي، دار أطلس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1430هـ – 2009م

62. النور اللامع والبرهان الساطع في شرح عقائد أهل السنة والجماعة، العلامة أبي الفضائل نجم الملة والدين مَنْكوبَرس بن عبد الله الناصري الحنفي (ت 652هـ)، قدّم له وأثراه بمناقشة شُبَهٍ عصريّة: إحسان شان أوجاق، حققه وعلّق عليه: الدكتور علي محمد زينو ومحمد طارق مغربيّة، الدار الشامية – دار الفاتح، الطبعة الأولى 1442هـ – 2021م

63. الهادي في علم الكلام، جلال الدين عمر ابن محمد بن عمر الخبازي، دراسة وتحقيق: أ.د. عبد الله محمد إسماعيل، دار الإمام الرازي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1443هـ/2022م

64. الهداية في أصول الاعتقاد، لعلاء الدين محمد ابن عبد الحميد الأسمندي السمرقندي، دراسة وتحقيق: عبد الله محمد إسماعيل، دار الإمام الرازي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1443هـ-2022م.